

## المقدمة

لقد أصبح التحكيم حقيقة مؤكدة في العصر الحديث ، وزاد اللجوء إليه كنظام لفض المنازعات ، ومن أهم العوامل التي ساعدت على ازدهاره - خصوصاً في مجال العلاقات الخاصة الدولية - هي بطء التقاضي ، لأن طول فترة التقاضي أمام المحاكم وتأخير الفصل في المنازعات التي تعرض عليه يترتب عليها إهدار قيمة الوقت الذي يمثل ركنًا هامًا من أهم أركان الحضارة الإنسانية ، وذلك لأن الأوقات الضائعة لاتحسب فقط من عمر الانسان وإنما تحسب أيضًا من قيمة حضارته <sup>(١)</sup> .

بالإضافة إلى أن الوقت بالنسبة للمتعاملين في التجارة بصفة عامة ، والتجارة الدولية بصفة خاصة ، يمثل جزءًا من هذه التجارة ، بل وجزء مهم من رأس المال ، إن لم يكن كله ، وذلك لأن الوقت عندهم يتم ترجمته إلى أموال ، لذلك لابد من المحافظة عليه ، وهذا هو ما لم يتحقق عند اللجوء إلى القضاء الذي أصبح عائقًا أمام تطور العلاقات الخاصة الدولية ، وأمام سهولة وتدفق التجارة بين الدول ، وذلك نظرًا لعدم وجود قضاء متخصص في الدول النامية ، حيث يثور الشك في قدرة القضاء في هذه الدول على تقديم الحلول العادلة والفصل في المنازعات التي تبلغ حدًا معينًا من التعقيد ، خصوصًا وأن العدالة هي أمل القاضي والمتقاضي، الإثنان على حدٍ سواء ؛ وهذا كله أدى إلى نفور المتعاملين مع هذه الدول من اللجوء إلى القضاء ، والاتجاه إلى قضاء آخر يتميز بالسرعة والعدالة الناجزة ، ألا وهو التحكيم .

ونظرًا للأهمية الكبيرة التي يتميز بها التحكيم عن قضاء الدولة ، فكان لابد من محاولة البحث في هذا المجال عن النقاط التي تعتبر بمثابة مجال لوجود بعض المشكلات الفنية في مجال التحكيم ، ومن أهمها هو امتداد اتفاق التحكيم إلى الغير وذلك لما يثيره من مشكلات فنية ومن صعوبات عملية .

ويلاحظ أن امتداد اتفاق التحكيم بالنسبة للغير - محل البحث - يمكن أن يؤخذ من منظور فكرة الوقت ويبدو ذلك من منظورين هما :

---

(١) د/ طلعت دويدار - سقوط الخصومة في قانون المرفعات المدنية والتجارية - دراسة مقارنة - رسالة دكتوراه - جامعة الإسكندرية - ١٩٩٢ - ص ٢ .

**الأول:** أن امتداد اتفاق التحكيم إلى الغير يترتب عليه اختصار للوقت ، وذلك لأنه قد يترتب على عدم امتداده إهدار لمصالح الغير ، وأيضاً قد يترتب عليه بعض الأضرار في حق هذا الغير ، وهذا يؤدي إلى قيام الغير برفع دعوى أمام القضاء للمطالبة بحقه ، لأنه ليس له الحق في الطعن على حكم التحكيم ، وذلك وفقاً للنظرية التقليدية التي تقصر القوة الملزمة لاتفاق التحكيم على أطرافه ، وبالتالي لا يستطيع وفقاً لهذه النظرية أن يتدخل في الخصومة أو يطعن على الحكم ، وهذا بطبيعة الحال سوف يؤدي إلى إهدار قيمة الوقت.

**الثاني:** هو أن حسن سير العدالة - بل والعدالة الناجزة - تقتضي إعطاء كل ذي حق حقه ولكن في الوقت المناسب ، وعدم امتداد اتفاق التحكيم إلى الغير قد يؤدي إلى ضياع حق الغير من الأصل ، وهذا هو ما دفعنا إلى البحث في مدى امتداد اتفاق التحكيم إلى الغير .

### إشكالية البحث :

نظراً لأهمية موضوع امتداد اتفاق التحكيم إلى الغير ، وهو موضوع متشعب وشائك ، سوف نقصر البحث على آثار اتفاق التحكيم بالنسبة للغير ؛ بداية نعرض الآثار الإجرائية والموضوعية لاتفاق التحكيم ، ثم الأثر السلبي والأثر الإيجابي ، والبحث في طبيعة الدفع بالتحكيم وهل هو دفع بعدم الإختصاص أم دفع بعدم القبول ؟ ؛ ثم بعد ذلك نبحث في مدى دور الإرادة في اتفاق التحكيم ، ومدى تفعيل مبدأ سلطان الإرادة في امتداد اتفاق التحكيم إلى الغير ، وهل هو مطلق أم أنه من الممكن تقليص دور الإرادة حتى تكون هناك فرصة لامتداد اتفاق التحكيم إلى الغير ؟ وهل يعتبر اتفاق التحكيم تصرف قانوني أم واقعة قانونية ؟ أيضاً محاولة التوصل إلى مفهوم جديد لاتفاق التحكيم من منظور حديث على أنه بمثابة واقعة قانونية تؤثر في المجتمع وتتأثر به ؛ ثم بعد ذلك نبحث في أثر اتفاق التحكيم بالنسبة للأطراف والغير وهل يمتد اتفاق التحكيم إلى الخلف العام والخلف الخاص باعتبارهم أطراف حكماً ، ومتى لا يمتد إليهم باعتبارهم يكونوا من الغير في بعض الأحيان ؟ ؛ ثم بعد ذلك نعرض لمدى امتداد اتفاق التحكيم إلى الغير في حوالة الحق وحوالة الدين وحوالة العقد والحلول ، ثم نعرض لأثر اتفاق التحكيم بالنسبة للدائنين ، وهل يمتد إليهم اتفاق التحكيم ومتى لا يمتد ؟ أيضاً سوف نعرض لامتداد اتفاق التحكيم إلى الغير وهل من الممكن أن يمتد في حالة التعهد عن الغير ؟ ومتى يكون المتعهد عنه ملتزم باتفاق التحكيم ؟ ثم نتعرض بعد ذلك لامتداد اتفاق التحكيم في الاشتراط لمصلحة الغير ، ومتى يكون المستفيد من الاشتراط ملتزم باتفاق التحكيم الموجود في عقد الاشتراط لمصلحة الغير ؟ .

وبعد ذلك نعرض للغير بين القوة الملزمة لاتفاق التحكيم ونفاذه ، وذلك من خلال عرض التفرقة بين القوة الملزمة للعقد ونفاذه في مواجهة الغير ، وأهم الحالات التي يمتد فيها اتفاق التحكيم إلى الغير ، سواء في المجموع العقدي وسلسلة العقود المرتبطة ، وامتداد اتفاق التحكيم إلى المرسل إليه ، وهل يعتبر المرسل إليه طرفاً في العقد أم لا ؟ ، وسوف نعرض لامتداد اتفاق التحكيم في مجموعة الشركات والعقود ، ثم نعرض لنفاذ اتفاق التحكيم في مواجهة الغير والإحتجاج به في مواجهة الضامن والمتضامن ؟ ومدى الإحتجاج باتفاق التحكيم في مواجهة الكفيل ؟ ومدى تمسك الكفيل بالاتفاق في مواجهة الدائن والمدين ؟ .

وأخيراً نعرض للغير في خصومة التحكيم ، ومدى تدخل الغير في خصومة التحكيم بنوعيه الهجومي والانضمامي ، وشروط كل منهما ، والفرق بينهما ، وهل يجوز تدخل الغير في الخصومة بنوعيه الهجومي والانضمامي ؟ ، وما هي أسباب وشروط تدخل كل منهما ؟ ؛ ثم بعد ذلك سوف نعرض لإدخال الغير في خصومة التحكيم ، وما هي شروط إدخاله ؟ ، وكيف يتم إدخاله في الخصومة التحكيمية ؟ وما هي صور إدخال الغير في خصومة التحكيم ؟

### **ومن أهم صعوبات البحث :**

إن امتداد اتفاق التحكيم إلى الغير من الموضوعات الحديثة نسبياً ، ولذلك فمن أهم الصعوبات في هذا الموضوع هي عدم وجود المراجع المتخصصة فيه ، وهي قليلة للغاية ، وهي عبارة عن ثلاثة مراجع متخصصة منها : ( رسالة ماجستير ، ورسالة دكتوراه ، ومرجع واحد متخصص في الغير في التحكيم ) ، أما باقي المراجع فهي عبارة عن مبحث أو فقرة أو مطلب ، وجميعها متناثرة في المراجع المختلفة ، وجميعها متشابهة ، ولا يوجد مرجع متخصص يجمع كل ما يخص الغير في هذا المجال ، على الرغم من أن كل جزء من هذه الأجزاء من الممكن أن يكون موضوع بحث متخصص ومتكامل ، أما بالنسبة للدول العربية عموماً - والدول العربية محل البحث - فلا يوجد مراجع أصلاً لاعامة ولا متخصصة في هذا المجال ، وإنما جميعها قائمة على التطبيق على الفقه المصري ، بالإضافة إلى ذلك فإن معظم الأبحاث والمراجع تركز على أهمية التحكيم وأنواعه وصوره وشرح نصوص القوانين وتفسيرها ، ولا يوجد مرجع واحد يشير إلى موضوع امتداد اتفاق التحكيم في الدول العربية حتى ولو على سبيل الإفتراض .

### **منهج البحث :**

وقد اعتمدت على المنهج التحليلي لنصوص المواد القانونية ، ومحاولة استنباط الأسباب التي تؤدي إلى امتداد اتفاق التحكيم إلى الغير ، سواء في مصر أو في دول الخليج العربي - محل

البحث - بالإضافة إلى استخدام المنهج المقارن للوصول إلى المبادئ القانونية التي تساعد فى الوصول إلى الهدف الأساسى من البحث وهو ( امتداد اتفاق التحكيم إلى الغير ) ؛ وفى الوقت ذاته فقد استخدمنا المنهج الوصفي فى عرض النتائج التي توصل إليها الفقه والقضاء ، والأسس التي بنى كل منهما عليها وجهة نظره .

### **وعرضنا ذلك من خلال خطة البحث التالية :**

فقد تم تقسيم البحث إلى بايين : الباب الأول : وهو يشتمل على نسبية اتفاق التحكيم ونفاذه ، حيث إننا نبحث فيه نسبية آثار اتفاق التحكيم بالنسبة للغير ، ونفاذه فى مواجهة الغير ؛ والباب الثانى ( الغير ودوره فى خصومة التحكيم ) : وعرضنا فيه للفرق بين الخصومة القضائية والتحكيمية ، وتعدد التحكيمات وضمها ، وتدخل وإدخال الغير فى خصومة التحكيم .

وذلك على النحو التالي :

الباب الأول : نسبية اتفاق التحكيم ونفاذه .

الباب الثانى : الغير ودوره فى خصومة التحكيم .